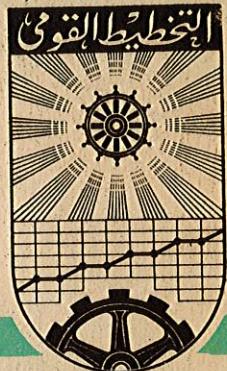


# UNITED ARAB REPUBLIC

THE INSTITUTE OF  
NATIONAL PLANNING



مذكرة رقم ٧١٧

الطرق الاحصائية في الاقتصاد القياسي

ب - طرق التقدير عند تعدد اخطاء  
• المشاهدة

دكتور محمد محمود الامام

أبريل سنة ١٩٦٢

الآراء التي وردت في هذه المذكرة  
تمثل رأي النائب ولا تمثل رأي المعهد ذاته

**ب - طرق التقدير عند تعدد أخطاء المشاهدة**

**المحتويات**

**رقم الصفحة**

- ١ - المشكلة
- ٤ - الفرض
- ٧ - الأسس العامة للتقدير
- ٨ - أولاً - طريقة الأنحدار القطري
- ٩ - الفرض
- ١١ - أساس التقدير
- ١٥ - الأوزان ولاح الخطى
- ١٨ - الأنحدارات الأولية
- ٢١ - مثال (١)
- ٢٣ - تمارين (١)
- ٢٣ - تحليل حزم الأنحدار
- ٢٦ - مثال (٢)
- ٣٤ - تمارين (٢) - (٤)
- ٣٤ - انتقادات نظرية الأنحدار القطري
- ٣٧ - ثانياً - طريقة المتغيرات المساعدة
- ٤٠ - نظرية رايرسون
- ٤١ - مثال (٣)
- ٤٤ - تمارين (٥)
- ٤٥ - حالة وجود متغيرات خالية من الخطأ
- ٤٦ - مثال (٤)
- ٥٠ - ثالثاً - طريقة الأنحدار المرجح
- ٥٠ - نظرية كومانز
- ٥٢ - نظرية شنفر
- ٥٤ - مثال (٥)
- ٥٨ - رابعاً - النظرية العامة للمتغيرات المساعدة
- ٥٨ - نظرية جيري وبارتلز

## ١ - الشكلة :

اتضح لنا عند مناقشة قواعد التقدير باستخدام نظرية المربعات الصغرى<sup>(١)</sup> أن أحد الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر لضمان سلامة التقديرات هو استقلال المتغيرات المحددة عن الانحراف  $\epsilon$  الذي يظهر في المعادلة . غير أنه كثيراً ما تواجه في الدراسات الاقتصادية بال موقف التالي :

تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة رياضية (ثانية) بين عدد ( $m$  مثلاً) من المتغيرات ، بمعنى أنه لو أمكن مشاهدة هذه المتغيرات بدقة كاملة لتحقق المعادلة بدون أي انحراف . وسننوي إلى هذه المتغيرات النظرية بالرمز  $\eta$  ( $\eta = \text{صفر} \cdot 1 \cdot 2 \cdot 6 \cdot 0 \cdot 0 \cdot 0 \cdot 6 \cdot 1 \cdot m$ ) ، فإذا كانت العلاقة خطية يمكننا أن نقول

$$y = \alpha_0 + \alpha_1 x_1 + \alpha_2 x_2 + \dots + \alpha_m x_m + \eta \quad (1)$$

حيث المعالم  $\alpha_i$  مجهولة ويراد تدويرها . وحيث العلاقة صحيحة لأى نقطة من نقاط المشاهدة و  $(x_1, x_2, \dots, x_m, y)$  .

غير أنه عند اجراء القياس للمشاهدات ترتكب أخطاء لواحد من عدة أسباب :

(١) الأخطاء الشائعة في جمع البيانات «سواء» كان هذا الجمع بطريق الحصر الشامل أو بالعينة . ويرجع في هذا الشأن إلى كتب الإحصاء الاقتصادي .

(٢) الاتجاء إلى مقاييس مركبة وفقاً للقواعد الإحصائية المعروفة للدلالة على بعض المتغيرات الاقتصادية التي تتعدد مشاهدتها مباشرة . فالسعر مثلاً متغير لا يمكن مشاهدته مباشرة ، لأن هناك أسعار مختلفة في الأسواق والأوقات المختلفة . وقد نظر إلى التعبير عنه بمتوسط معين لبعض الأسعار الدالة (في أوقات معينة أو أسواق محددة) .

(٣) ومن هذا القبيل أيضاً الأصطلاحات التي يستخدمها الكتاب النظريون للدلالة على مفاهيم ذات مغزى نظري واضح . ومع ذلك لا يوجد لها مقابل عملي مباشر . فال المستوى العام للأسعار هو تعبير نظري نتجأ للدلالة عليه إلى الأرقام القياسية للأسعار » وعلومنا أن هذه الأرقام إن هي إلا مؤشرات تقريرية .

(٤) وفي كثير من الأحيان يقوم الباحث بدراسة عن فترة ماضية معتمداً على بيانات سبق أن جمعها باحثون آخرون لأغراض مختلفة « بتعريف لا تتفق بالضرورة مع تعريفاته النظرية » ويضطر في سبيل ذلك إلى الأخذ بهذه التعريفات في أقرب صورها إلى احتياجاته . فتحن قد نرغبه في دراسة الاستثمار الصافي أو الدخل الصافي « ومع ذلك لا تناح لنا إلا البيانات الاجمالية » فنضطر إلى الاستعاضة عنها عن المتغيرات الحقيقة اللازمة لنا — وذلك على سبيل التقريب .

هذا النوع الأخير من الأخطاء شائع الحدوث بصورة مختلفة ، خاصة وأن الهيئات التي تجمع البيانات ليست هي التي تقوم بتحليلها ، ولا يملك الباحث أن يقوم بعملية جمع البيانات من مصادرها الأولية في أغلب الأحوال . فضلاً عن ذلك فإنه حتى عند ما تتتوفر للهيئات المسئولة عن جمع البيانات كافة الامكانيات اللازمة فإنها لا تستطيع أن توفر كل المشاهدات بالدقة التامة ، وقد تكتفى بأيراد التقديرات مع ذكر هامش الخطأ في كل منها (  $\pm 5\%$  أو  $\pm 20\%$  مثلاً ) .

إذن يمكننا أن نقول أن القيم  $\bar{c}$  قلماً تشاهد عملياً وإنما الذي يشاهد هو رقم  $c$  آخر ص  $\bar{c}$  تختلف عنها بخطأ قدره ط  $\bar{e}$  وهو مقدار مجهول ، والا يمكن تصحيح المشاهدات به للوصول إلى القيم الحقيقة . وبذلك يتلخص الموقف في أن المشاهدات تتكون من جزئين مجهولين :

(١) جزء حقيق أو منتظم  $\bar{c}$  ( Systematic or ideal )

(٢) خطأ في المشاهدة ط ( Measurement or Observation Error )

بحيث تكون المشاهدات هي

$$(2) \quad c = \bar{c} + e$$

فإذا حاول الباحث تقييم المعامل  $\bar{c}$  في (١) باستخدام المشاهدات الخاطئة نشأت لديه معادلة جديدة هي :

$$! . (c - e) + 100000 = (c - e) + 100000 = صفر$$

هذه المعادلة يمكن كتابتها كالتالي

$$1. ص_و + 1. ص_أو + ٠٠٠٠ + ١م - ١ص_١_و + ١م = ط_و \quad (٣)$$

حيث

$$\text{ط}_و = ١. \text{ط}_و + ١. \text{ط}_أو + ٠٠٠٠ + ١م - ١\text{ط}_١_و \quad (٤)$$

أى أنها مجموع لخطاء المشاهدات كلها ، كل منها مرجح بوزن يساوى المعاملات الخاصة بمتغيره .

هذه الصورة الجديدة للمعادلة أظهرت أنها معادلة احصائية تحتوى على خطأ (عشائى) هو ط\_و ، مما يغري الباحث بأن يسعى لاستخدام طريقة المراعات الصفرى . وهذا هو ما كان شائعاً حدوثه سواً بين الاقتصاديين الذين المواجه بعض الالم ببعض الطرق الاحصائية ، أو بين الاقتصاديين الذين لم يسعوا الى دراسة خصائص المشاهدات الاحصائية الاقتصادية ، ولذلك صاغوا المعادلة (١) مباشرة في الصورة (٣) دون توضيح (٢) .

فإذا كان هناك ما يدعوه إلى اعتبار أحد المتغيرات مثلاً متغيراً ثابعاً ، استبقى هذا المتغير في الطرف الأيمن بمعامل يساوى الواحد الصحيح ونقلت باقي المتغيرات إلى الطرف الأيسر لتبدىء كمتغيرات متبوعة وفقاً للمنطق الاقتصادي . وينتقل الأمر بعد ذلك إلى ترجمة هذا الاتجاه للعلاقة السببية أن يعتبر أن ص\_و هو المتغير التابع احصائياً ، بينما الباقي متغيرين فهو يخون أحداً به عليهم . فنحن إذا نقلنا المتغيرات من إلى ص\_١\_و إلى ص\_٢\_و في الطرف الأيسر فإنها تشغل مكان المتغيرات عـ ، وتصبح المعادلة هي :

$$\text{ص}_١ = ب_١ \text{ص}_أو + ب_٢ \text{ص}_أو + ٠٠٠٠ + ب_٣ \text{ص}_١_و + ب_٤ \text{ص}_٢_و \quad (٥)$$

حيث

$$\text{ب}_١ = - ١ / ١٧ \quad (٦ = ١ / ٠٠٠٦ \text{ م})$$

$$\text{ق}_و = ط / ١٧$$

وهذه الصورة توحي بتطبيق المراعات الصفرى ، ولكن هل هذا جائز ؟ من الواضح أن فرض استقلال المتغيرات "المتبوعة" عن الباقي ق لا يتحقق لأن ق تحتوى

على الخطأ ط<sub>r</sub> الذي هو جزء من ص<sub>r</sub> ، وهذا يهدم أحد الشروط الأساسية للمرجعات الصغرى<sup>(١)</sup> ، علينا أن نبحث عن طريقة جديدة للتقدير ، ومن هنا نجد أن النظرية الاحصائية يجب أن تتطور بما يخدم أغراض البحث الاقتصادي وظروفه ، وكانت هذه الملاحظة هي أول إبنة وضعنا في صرح علم الاقتصاد القياسي .

## ٢ - الفرض :

كما فعلنا بالنسبة للمرجعات الصغرى ، علينا أن نبدأ بتحديد الفرض التي تتناسب الموقف الجديد ، وبالذات يبرز خصائص المتغيرات العشوائية ط<sub>r</sub> عن طريق تحديد بعض المعالisms الأساسية لتوزيعها . وهذه الفرض هي :

(١) توقع كل خطأ هو الصفر لكل نقطة من نقاط المشاهدة

$$T(\hat{\theta}) = \text{صفر} \quad (\text{لجميع } r, \text{ و}) \quad (٦)$$

وهذا يعني وجود تحيز في قياس مشاهدة ما ، يجعل طريقة القياس المستخدمة تعطي نتائجاً أعلى من الواقع أو دون الواقع . (لاحظ أن هذا قد لا يتحقق أحياناً : فرق بين لا سبيز القياس وتحيز إلى أعلى يعكس رقم باش . غير أننا سنعتبر أنه حتى لو استخدمنا صيغة مثل فستظل هناك خطأ آخر عشوائية يمكن أن تكون ثارة بالزيادة وأخرى بالنقصان بحيث نستطيع أن نعتبر قيمتها المتوسطة النظرية هي الصفر ) .

(٢) الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض سلسلياً Serially Independent . بمعنى أن القيمة لخطأ معين في نقطة معينة مستقلة عن قيمته وقيمة غيره من الأخطاء في نقطة أخرى . وأحد شروط الاستقلال أن يكون :

$$T(\hat{\theta} \times \hat{\theta}^T) = \text{صفر} \quad (\text{لجميع } r, s, \text{ حيث } r \neq s) \quad (٧)$$

(لاحظ أيضاً أن هذا قد لا يتحقق في الدراسات الاقتصادية ، فقد نعتمد على تعداد راتج يأخذ كل عشر سنوات لإنشاء سلسلة زمنية باستخدام بيانات عن السنوات بين التعدادات تبني على رقم التعداد ، مما قد يؤدي إلى تكرر خطأ معين لعدد من السنوات . ولذلك فإن عملية جمع البيانات الاقتصادية عملية مستمرة ودائمة التصحيح كلما توفرت معلومات جديدة ) .

(١) انظر المذكورة رقم ٢١٧ - القسم ١ صفحة ١٣ ، ١٨ .

(٢) العلاقة السابقة ( $\tau$ ) لم تتعرض للحالة التي فيها  $w = 0$  أي التي تتبع فيها الأخطاء إلى نفس الفترة . فنلاحظ أولاً أنه إذا كانت  $v = \tau$  فإن هذا التوقع يكون هو توقع مربع طسو أي التباين . وكما في المربعات الصغرى ، إذا رمزاً إلى التباين بالرمزي فإنه يفترض أن كل خطأ له تباين لا يختلف من نقطة مشاهدة لأخرى :

$$(8) \quad \text{تبـا} (\text{طـسو}) = \text{ـيـ} \quad (\text{أـيـ كـانـتـ وـ})$$

$$(\tau = v = 0.16 \times 10^{-6} \text{ مـ}^2)$$

(٤) أما إذا كانت  $v \neq \tau$  فإنه يصبح لدينا تغير خطئين . وعلومنا أنه في بعض الحالات يرتبط خطأ مشاهدة متغير بخطأ مشاهدة متغير آخر . فمثلاً قد تقيس الاستهلاك بأنه فرق الدخل عن الاستثمار ، ولذلك فإن أي خطأ في الآخرين ينتقل إلى الأول . كذلك قد نقسم الدخل النقدي والاستهلاك النقدي على رقم قياسي لأسعار التجزئة لتبعد أمر التغير في السعر . ولذلك فإن الخطأ في هذا الأخير ينعكس بنفس الشكل في المتغيرين السابقين . ومع ذلك فإن بعض النظريات التي سوف نستخدمها تفترض غياب هذا النوع من العلاقات بين الأخطاء :

$$\text{تفـا} (\text{طـسو} \cdot \text{طـسو}) = \text{صـفـر} \quad (\text{لـجـيـع} \quad v \neq \tau \text{ وـ لـجـيـع } w) \quad (9)$$

(٥) أما الفرض المناظر لاستقلال المتغيرات المحددة عن الأخطاء في المربعات الصغرى فإنه ينتقل الآن إلى شرط استقلال الجزء الحقيقي للمتغيرات عن الأخطاء سواء لنفس المتغير أو غيره :

$$\text{تفـا} (\text{صـسو} \cdot \text{طـسو}) = \text{صـفـر} \quad (\text{لـجـيـع} \quad v, \tau) \quad (10)$$

ويترتب على ذلك أن :

$$(11) \quad \text{تفـا} (\text{صـسو} \cdot \text{قـو}) = \text{صـفـر}$$

وفي نفس الوقت نجد أن :

$$\text{تفـا} (\text{صـسو} \cdot \text{قـو}) = \text{تفـا} (\text{صـسو} \cdot \text{قـو}) + \text{تفـا} (\text{طـسو} \cdot \text{قـو})$$

$$= \text{صـفـر} + t (\text{طـسو} \times \text{مـ}^{-1} \text{ بـ طـسو})$$

$$\neq \text{صـفـر}$$

ولذلك فان طريقة المربعات الصغرى لا تتطبق ، ولابد من طريقة أخرى للتقدير .

(٦) وكما في حالة المربعات الصغرى فان تقدير المعامل المجهولة التي عددها م يستلزم أن يكون عدد المشاهدات هو م على الأقل :

(١١)

$$n \leq m$$

فلو فرض أن توفر العدد اللازم من المشاهدات فما هو السبيل إلى إجراء التقدير ؟

### ٣ - الأسس العامة للتقدير :

لنعد مرة أخرى إلى المعادلة بصورتها (٣) التي لا يميز فيها أحد المتغيرات كمتغير تابع . واضح أن التعويض بالمشاهدات فيها يعطي ن معادلة

$$(٣) \quad \frac{م}{ن} = \frac{\sum x_i^2}{\sum x_i} + \frac{1}{n} = \hat{\theta} \quad (\omega = 10000 \text{ ون})$$

ومن الممكن استخلاص تقدير للمعلمة أ م باستخدام فرض عدم تحيز الخطأ (٦) :

$$(٤) \quad \hat{A} = \frac{\sum x_i^2}{\sum x_i}$$

أو ، إذا استخدمنا الصورة (٥) بدلاً من (٣) ، فان الحد المطلق يكون تقديره هو :

$$(٤) \quad \hat{B} = \frac{\sum x_i}{\sum x_i}$$

وعلى ذلك تتركز المشكلة في تقديرات المعاملات الأخرى أ م ( $\omega = \frac{1}{n} = \frac{1}{\sum x_i}$ ) .  
وإذا حذفنا التقدير أ م من المعادلة الأصلية وكتبنا ض للدلالة على انحرافات المتغيرات من عرض متوسطاتها الحسابية ، فان

$$(١٢) \quad \frac{\sum x_i^2}{\sum x_i} - \hat{A} = \hat{\theta}$$

فلو أثنا حاولنا استخدام الأسلوب الذي توصلنا به إلى التقديرات في حالة توفر شروط المربعات الصغرى لكان علينا أن نضرب المعادلة في كل من المتغيرات ض هو ثم نجمع بالنسبة لجميع نقاط المشاهدة و :

$$\text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} = \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} + \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م}$$

$$(\text{م} = 10000 \cdot \text{م})$$

و بذلك نحصل على ٢ معادلة يمكن حلها للحصول على التقديرات المطلوبة اذا أمكن حساب جميع حدودها . وهنالا نلاحظ أن :

(١) المقادير التي تظهر في الطرف اليسرى هي عزوم المتغيرات محسوبة من قيمها المشاهدة :

$$\text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} = \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} + \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م}$$

$$(١٣)$$

(٢) أما المقادير التي تظهر في الطرف اليسرى فانه لا يمكن حسابها مباشرة طالما أن الامثلية طو غير مشاهدة . لذلك نحاول أن نعرض عنها بقيمتها المتوقعة مع التعويض عن ط وفقا لتعريفها (٤) وعن ضهـ و وفقا للتعريف (٢) :

$$\text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} = \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} + \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} + \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} + \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م}$$

$$\text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} = \text{صفر} + \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م}$$

$$= \text{ن اهـ هـ}$$

و يلاحظ أن توقع حاصل ضرب ط و في ضـ يساوى الصفر نتيجة للفرض (١٠) .

ومن جهة أخرى فان توقع حاصل ضرب ط و في طـ يعطى حدوداً عددها م كل منها بالصورة :  $\text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م}$  . و يتبيّن الفرضين (٩) و (٨) نجد أنه طالما سـ تختلف عن الصفر فان التوقع هو الصفر ، و يبقى الحد الوحيد الذي فيه  $\text{م} = \text{هـ}$  و هنا نحصل على  $\text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} = \text{ن اهـ هـ}$  و توقعها هو  $\text{ن اهـ هـ}$  فإذا عوضنا عن القيم بстояناتها فان :

$$\text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} = \text{ن اهـ هـ}$$

$$(١٤)$$

وعلى ذلك اذا أمكن الحصول على تقديرات للثباتات  $\text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م}$  (  $\text{م} = 10000 \cdot \text{م}$  ) فاننا نستطيع التعويض بها وحل هذه المجموعة من المعادلات للحصول على تقديرات العماملات  $\text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م} \cdot \text{م}$  .

ويمكن القول أن طرق التقدير المختلفة تسعى في الواقع إلى التوصل إلى تقديرات مناسبة لهذه البيانات، بحيث يمكن حل المجموعة (٤) بما يتناسب مع هذه التقديرات التي لا بد من أن تكون بدورها متناسبة مع الفروض الخاصة بالأنحرافات. فطريقة المراعات الصغرى يمكن اعتبارها حالة خاصة فيها تختفي جميع الأخطاء ظهر وبالتالي البيانات هي ماءدا الخطأ في التغيير رقم صفر. ولذلك إذا استبعدنا من (٤) المعادلة الأولى ( $\hat{h} = \text{صفر}$ ) فإنه تبقى (٣ - ١) معادلة ( $\hat{h} = 1 - \frac{1}{m} \sum_{i=1}^m \hat{y}_i$ ) هي

$$\hat{h} = 1 - \frac{1}{m} \sum_{i=1}^m \hat{y}_i = \text{صفر}$$

ويمكن إعادة كتابتها بوضع  $\hat{h} = 1$  وبالتالي تحول باقى المعاملات الى برم

$$1 - \frac{1}{m} \sum_{i=1}^m \hat{y}_i = 1 - \frac{1}{m} \sum_{i=1}^m y_i = \hat{h}$$

وهذه هي مجموعة المعادلات التي يؤدي حلها إلى تقديرات المراعات الصغرى، كما هو معلوم. وللاحظ أن المعادلة الباقية التي لم تستخدم في التقدير (والتي لم تكن لازمة لتقدير المعاملات) تستخدم في تقدير المعلمة الأخيرة وهي التبايني لباقي المعادلة. وذلك يمكن استكمال كل التقديرات.

هذا الأسلوب لا يصلح إذا كان هناك أكثر من متغير يحتوى على خطأ حيث تحتوى المجموعة على معالم أخرى هي تباينات الأخطاء الأخرى. وسوف نتطرق فيما يلى بعض الطرق التي تختلف كل منها من حيث معالجة تقدير هذه البيانات.

#### أولاً - طريقة الانحدار القطرى

### ٤ - الفرض :

كان الكاتب النرويجي فريش Ragnar Frisch هو أول من عالج هذا الموضوع ولفت النظر إلى خطورة الاعتماد على المراعات الصغرى خاصة وأن التقديرات تشعر في هذه الحالة إلى مصدر خطأ جديد هو احتمال وجود أكثر من علاقة خطية بين نفس المتغيرات. وتتلخص مجموعة الفروض فيما سبق أن ذكرناه :

١ - لدينا من المتغيرات تربط أجزاءها الحقيقة معادلة خطية تامة بدون خطأ هـ  
المعادلة (١)

- بـ - تكون كل مشاهدة من خطأ بجانب الجزء الحقيقى « وفقاً للمعادلة (٢) »
- حـ - الأخطاء غير متحيزه « أي أن توقعها الصفر (معادلة ٦) »
- دـ - الأخطاء مستقلة سلسلياً (معادلة ٧) »
- هـ - لكل خطأ تباين ثابت لجميع نقاط المشاهدة (معادلة ٨) »
- وـ - الأخطاء في المتغيرات المختلفة مستقلة عن بعضها البعض (معادلة ٩) »
- زـ - الأجزاء الحقيقة مستقلة عن الأخطاء (معادلة ١٠) »
- حـ - المشاهدات تكون المجتمع الكل للأخطاء وليس مجرد عينة

ولتغادرى أثر وحدات القياس « يعمد فريش الى قياس كل متغير بوحدات معيارية أي يقسم كل مشاهدة على الانحراف المعياري للمتغير الخاص بها » ويترتب على ذلك :

- ١ - أن العزوم تحول (بعد قسمتها على ن) الى معاملات ارتباط .
- ٢ - أن تباين الخطأ في متغير معين يتحول الى نسبة من تباين المتغير نفسه ويمكن تبيين ذلك كالتالي :

$$\text{تباین المتغير ص} = \frac{\sigma}{n}$$

فيكون انحراف المعياري هو  $\sigma$  ، وبالتالي فانه عند نقطة المشاهدة رقم و يكون  
المشاهدة ص بوحدات معيارية =  $\frac{\sigma}{n}$

ويكون الوسط الحسابي بهذه الوحدات هو  $\bar{x}$  ، والانحرافات عنه  $\frac{\sigma}{\sqrt{n}}$

أى الانحرافات بالوحدات الأصلية مقسومة على الانحراف المعياري . وبالتالي فان

$$\text{عزم المتغيرين} = \frac{\sigma^2}{n} = \frac{(\bar{x} - \mu)^2}{n}$$

$$= \frac{\sigma^2}{n}$$

ولكن معامل الارتباط بين هذين المتغيرين هو

$$(15) \quad \frac{r^2}{\frac{1}{N} \sum r^2 - \bar{r}^2} = \frac{\bar{r}^2}{\bar{r}^2 - \bar{r}^2}$$

فإذا كانت  $r = 1$  فإن معامل الارتباط بين المتغير نفسه هو الواحد الصحيح .

لترمز الان بالرموز  $\bar{r}_1$  الى المعاملات او مضروبة في الانحراف المعياري  $s_r$

$$(16) \quad \bar{r}_1 = \frac{s_r}{s_{r_1}}$$

فتصبح المعادلة الاصلية (٣) المقادير معالجتها هي :

$$(17) \quad \bar{r}_1 = \frac{1}{15} + \frac{1}{15} + \dots + \frac{1}{15} = \frac{1}{15} = \bar{r}$$

وأخذ الانحرافات عن الوسط الحسابي ثم أخذ العزوم كما في (١٤) ، نحصل على معاملات الارتباط وفقا للتعريف السابق . ومن جهة أخرى اذا رمزا الى نسبة تباين الخطأ الى تباين المتغير بالرمز

$$(18) \quad k_r = \frac{s_r}{s_{r_1}}$$

فانه يمكن اعتبار أن هذه النسبة بمثابة مقياس لمدى الخطأ في المتغير ولذلك يطلق عليها فرقة اسم كثافة الخطأ disturbing intensity . ويلاحظ أنه نظرا لكون :

$$s_r = s_{r_1} + \bar{r}$$

فإن أخذ تباين الطرفين ولاحظة أن  $s_{r_1}$  مستقلة عن  $\bar{r}$  (تفاوتها صفر ) :

$$\therefore \bar{r} = \frac{1}{N} \sum s_{r_1} + k_r + صفر$$

بقسمة الطرفين على  $s_r$  فان

$$(19) \quad k_r = 1 - \text{مقدار موجب}$$

حيث  $k_r$  هي الأخرى موجبة باعتبارها نسبة بين تباينين . أي أن  $k_r$  نسبة موجبة تقع بين الصفر والواحد الصحيح . فهي صفر عند انعدام الخطأ ، وتصل الى الوحدة عندما يختفي الجزء الحقيقي . ولذلك فكلما زادت النسبة عن الصفر واقتربت من الوحدة فان هذا يدل على زيادة كثافة الخطأ في مشاهدة المتغير .

و بالتعريض في المعادلة (١٤) مع ملاحظة أن

$$\frac{1}{x} = \frac{1}{x_1} + \frac{1}{x_2}$$

$$x_1 = \frac{1}{x} - x_2$$

$$\frac{1}{x} - \frac{1}{x_2} = \frac{1}{x_1} + \frac{1}{x_2} \quad (1-2)$$

ويقسم الطرفين على  $\frac{1}{x_2}$  نجد أن

1-٢

$$\frac{1}{x} = \frac{1}{x_1} + \frac{1}{x_2} = \frac{1}{x_1} - \frac{1}{x}$$

وهذه نفس مجموعة المعادلات التي يمكن الحصول عليها من (١٢) بضربها في  $\frac{1}{x_2}$  ثم الجمع بالنسبة إلى  $x$  والقسمة على  $\frac{1}{x_2}$

### أسس التقدير :

بالرجوع إلى المعادلات (٢٠) نلاحظ أنه من الممكن حل هذه المجموعة لو أتينا استطعنا بوسيلة ما تقدير النسب  $x_1$  و  $x_2$ . ولكن المشكلة هي أنه ليس من السهل الحصول على مثل هذه التقديرات، ولذلك يمكن أن نفك كالتالي :

طالما أتينا استطعنا تحديد الحدود القصوى للنسب  $x_1$  فاننا نستطيع أن نصل إلى حدود للمعاملات  $x$  تتناسب مع تلك الحدود. وللتوضيح ذلك نفرض أن لدينا متغيرين فقط ص و ح فتصبح (٢٠) مكونة من المعادلتين :

$$x_1 = \frac{1}{\frac{1}{x} + \frac{1}{\frac{1}{x} + \frac{1}{\frac{1}{x} + \dots}}}$$

$$x_2 = \frac{1}{\frac{1}{x} + \frac{1}{\frac{1}{x} + \frac{1}{\frac{1}{x} + \dots}}}$$

أى أن :

$$(1-x_1)x_1 + x_1(1-x_2)x_2 = صفر$$

$$x_1x_2 + (1-x_1)(1-x_2)x_1x_2 = صفر$$

(٢١)